دور السياسات العامة للتعليم في نشر ثقافة التسامح في العراق: الاشكاليات والمعالجات

The Role of Public Education Policies in Spreading a Culture of Tolerance in Iraq: Problems and Solutions

أ.م.د. علي حسين ياسين
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل
alih.y@uomosul.edu.iq

أ.م.د. أكرام فالح الصواف
كلية الحقوق – جامعة الموصل
dr_ikramfalih@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/٦ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/١٠**

الملخص:

يعد رسم السياسات التعليمية من الموضوعات الاساسية التي تهتم بها السياسات العامة في الدولة لما لها من دور بارز على جوانب الحياة الانسانية بعد حالات التشرذم والاختلافات العرقية والصراعات الطائفية والمذهبية والفكرية التي تعيشها الدول ما بعد النزاعات، وبذلك أصبح التعليم محوراً أساسياً يعتد به لنشر ثقافة التسامح وتعزيز قيم الاعتراف والتعايش بين أبناء البلد الواحد، لذا كان على الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ مواجهة تلك التحديات وتحويلها إلى مصدر قوة وتوحد بدلاً من أن يتحول إلى مصدر ضعف وفرقة، من خلال معالجة الاشكاليات الرئيسية المساهمة في تدني السياسات التعليمية وتداعيات ذلك على تراجع ثقافة التسامح في المجتمع والبحث عن أفضل الاستراتيجيات المتبعة لغرس روح الولاء والانتماء لدى تكوينات المجتمع المتعددة وابعاد المؤسسات التعليمية عن التسيس والسجالات السياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، التعليم، ثقافة التسامح، العراق.

Abstract:

Drawing up educational policies is one of the basic topics that concern public policies in the state, due to its prominent role in aspects of human life after the cases of fragmentation, ethnic differences, sectarian, religious and intellectual conflicts that countries experience after conflicts, Thus, education has become a fundamental axis that can be relied upon to spread the culture of tolerance and promote the values of recognition and coexistence among the people of one country. Therefore, successive Iraqi governments after 2003 had to confront these challenges and transform them into a source of strength and unity instead of turning into a source of weakness and division, by addressing the main problems that contribute to the decline of educational policies and the repercussions of that on the decline of the culture of tolerance in society، And to search for the best strategies to instill a sense of loyalty and belonging among the various components of society and to keep educational institutions away from politicization and political debates.

Keywords: Public policy, education, culture of tolerance, Iraq

المقدمة:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ حالة من التشرذم والاختلافات العرقية والصراعات الطائفية والمذهبية والفكرية والتي القت بظلالها على ثقافة التسامح والتعايش السلمي، وبذلك أصبح التسامح خياراً أستراتيجياً لتعزيز قيم الاعتراف والتعايش بين أبناء البلد الواحد، لذا كان على الحكومات العراقية المتعاقبة مواجهة تحدي التنوع الثقافي وتحويله إلى مصدر قوة وتوحد بدلاً من أن يتحول إلى مصدر ضعف وفرقة، فأصبح لزاماً على صانع القرار رسم سياسات تعليمية تحاكي التنوع الاثني وتدعو لنشر ثقافة التسامح داخل البلد. فالمجتمع العراقي بطبيعته يضم تنوعاً وتمايزاً ثقافياً بين أبناء البلد الواحد وإن لم تكن هذه التباينات كبيرة، إلا أن هنالك تبايناً في المذهب وفي بعض اللهجات وتنوعاً في خلفيات الأفراد القبلية والعرقية وهذا ما يتطلب تأطير مؤسساتي لنشر التسامح ضمن السياسات التعليمية التي تمارس في مدارسنا والتي يمكن أن توفر بيئة صحية، يعتز فيه الطالب بخصوصيته ويحترم خصوصية غيره. ألا أن تلك السياسات واجهت اشكاليات على صعيد التطبيق وهذا ما يتطلب منا معالجات حقيقية ومدروسة من خلال برامج تعزز تلك القيم في المجتمع.

ومن هنا تتجلى أهمية التسامح بعدها أحدى أهم الضروريات التربوية والتي تهتم بترسيخ العلاقات الاجتماعية والقيم الدينية والاخلاقية من خلال مراجعة حقيقية للكتب الدراسية لتشجيع التعايش السلمي الذي من شانه أن يجنب الاجيال المقبلة الكثير من التحديات الخطيرة ويساهم في نشر ثقافة التسامح.

أهداف البحث: يهدف البحث للتركيز على الاشكاليات التي جعلت السياسات العامة للتعليم في العراق يتراجع الى مستويات مريبة رغم الجهود الرسمية لمعالجة الثغرات التي تعيق ثقافة التسامح في المجتمع.

أشكالية البحث: تكمن أشكالية الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس مفادة " على الرغم من السياسات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ في تحديث المناهج التعليمية الا أنها لم تساهم في نشر ثقافة التسامح وترسيخ العلاقات الاجتماعية والقيم الدينية والاخلاقية في المجتمع.

فرضية البحث: تقوم فرضية الدراسة على وجود علاقة طردية بين السياسات التعليمية لتحديث المناهج التعليمية ونشر ثقافة التسامح، فكلما شمل تحديث المؤسسات التعليمية بطريقة تشمل قيم المواطنة وتعلى شان الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية لتشجيع ثقافة التعايش السلمي أنعكست أيجابياً على نشر ثقافة التسامح المجتمعي والعكس صحيح.

وبناءاً على ما تم عرضة تم تقسيم هيكل الدراسة الى ثلاثة محاور فضلا عن النتائج وما تضمنتها من أستنتاجات وتوصيات التي تم الوصول اليها ومنها:

المحور الاول: السياسة التعليمية وثقافة التسامح: تأصيل نظري

أن تحقيق ثقافة التسامح ونشرها أصبح ضرورة يجب أتباعها لتعزيز التعايش مع الاخر واحترام التنوع الفكري والثقافي، فالطلبة يمتلكون قيماً ومعتقدات وسلوكيات يؤمنون بها وتشكل جزءاً من مفهوم الذات لديهم وهذا ما يتطلب رسم سياسات لتكون مصدر رئيس لتبني قيم جديدة تساهم في حل الصراعات والاختيار بين البدائل المختلفة وتحدد أنماط السلوك المثالي الذي يعد وسيلة لتحقيق وتبني ثقافة التسامح بين أبناء المجتمع الواحد. وعلى ضوء ذلك سيتم التطرق الى الاتي:

أولا: ماهية السياسة التعليمية: تعد السياسة التعليمية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول لما يمتلكه القائمين على صناعة السياسات من أدراك مواطن القصور والعمل على تطويرها لكونه الطريق الامثل الذي من خلاله يتم نشر ثقافة التسامح وتحقيق التطور المنشود حيث أن السياسة التعليمية ترتبط بشكل مباشر بالكيان الوطني وبتطلعات المجتمع وأهدافة وغاياته [١]. وتعد مؤشر واضح على هوية هذا الوطن واهتماماته ما يعني أن السياسات التعليمية دائما ما تخضع للتطور، مما يجعلها تتواكب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع، كما أنها تكون موجهة للتطوير الإيجابي ومتناغمة معه، فالاستقرار في السياسات التعليمية يتيح للمخططين رسم الخطط الفعالة لترجمة السياسة التعليمية وتحويلها إلى مشروعات وبرامج، ولكن ذلك يعتبر أمر نسبي وإلا فيكون جمودا وبالتالي تتطور السياسة التعليمية في أي دولة أو مجتمع في ظل تغير طبيعة المشكلات التربوية التي تطرأ على هذا المجتمع [٢].

ويوكد الفيلسوف الالماني (إيمانوئيل كانت)..أن ثمة أكتشافان إنسانيان يحق للفرد أن يعدهما من أصعب الامور وهما فن حكم الناس وتربيتهم مؤكدا بذلك على مسألتين الاولى أهميتها كنظامين أساسيين (السياسة والتعليم) والثانية بعلاقة المتصلة والمتجذرة بينهما وبالتالي حتم ذلك على كل المشتغلين في المجالين العمل على تحقيقهما بشكل متلازم، ومن هذه الاهمية برزت السياسة التعليمية لتحقيق الهدف المنشود في نشر ثقافة التسامح في مجتمعات ما بعد النزاع [٣].

إي أن السياسة التعليمية تعرف " بأنها مجموعة المبادئ والأهداف الشاملة والمتكاملة التي لابد أن تكون محور أساسي في المجال التعليمي على اعتبار كونها سياسة وزارية على مدى زمني محدد يتيح إمكانية تحقيق الأهداف في حدود ما تتضمنه من مبادئ"، وفي ضوء المعايير الخاصة بالتقويم والحكم وهنا لابد أن تتسم بالمرونة حتى تكون قابلة للتعديل ومراعاة جميع العوامل التي تؤثر على صنع وصياغة السياسة التعليمية، سواء كانت معنية وخاصة بالطموحات الجماهيرية مع الاخذ بنظر الاعتبار القوى السياسية الرسمية والغير رسمية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والتي تؤثر بشكل فعال في السياسة التعليمية سواء في صناعتها أو صياغتها أو تنفيذها وتقويمها [٤].

كذلك توصف السياسة التعليمية بأنها حزمة من التشريعات والقرارات والضوابط، التي تحدد مسيرة العملية التربوية واتجاهاتها وتأثيرها في المجتمع لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي، وعادة ما تصدر عن جهات عليا في السلطة التنفيذية، وتعد مفصلا رئيسياً من مفاصل السياسة العامة للدولة، وحيث إن التعليم أحد مقومات التنمية الشاملة وحتمية تطويره بصفة مستمرة، لأنه من معايير القوة والنفوذ والبقاء للدولة وذلك للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وضرورة مجاراتها[٥]. أي أن السياسة التعليمية أصبحت في مواجه مختلف مظاهر التسلط والاستبداد في المجتمع وأصبحت معنية بتأصيل القيم الديمقراطية في أعمق مناحي الحياة الانسانية وهي اليوم في اتجاه بناء ثقافة السلام وقيم التسامح ونبذ العنف لكي تضمن للمجتمع أسس الانطلاق الانساني الممكن.

ثانيا: ثقافة التسامح: يعد التسامح واحداً من المفاهيم التي تعددت وتنوعت بشأنه الاتجاهات والآراء ذلك لأنه يعد قيمة إنسانية هامة، فالتسامح في أصلة اللاتيني يعني الاستعداد الفكري والنفسي لتقبل الاخرين وتقبل معتقداتهم مهما بدت مخالفة لقناعاتنا ومعتقداتنا ولان كان التعصب هو التعلق الرهيب بالحقيقة[٦]. كما يقول (Alain) فإن التسامح هو حكمة تتنافى مع الاثر ونزوع الذات الى تملك المعرفة وقاعدته المعيارية، وكما يقول جون لوك هي عدم الاصرار على محاربة مالا نستطيع تغييره، إي أن المحك الحقيقي للتسامح هو كيفية تدبير الاختلاف في المجتمعات ذات التعدديات العرقية والقومية والمذهبية [٧]. وجاء الشيخلي ليعرف التسامح بانه " موقف فكري وعملي قوامة تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا وبعبارة مختصرة التسامح هو أحترام الموقف المخالف"[٨]. ان التسامح هو تقبل الاخر واحترام معتقداته والاقرار بحقوقه رغم الاختلاف والتنوع الفكري والسياسي والديني والعرقي.

كما أن التسامح حسب ما جاء في الاعلان العالمي للتسامح في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥"يعني الاحترام والقبول بتنوع واختلاف الثقافات وهذا ليس واجب أخلاقي فحسب بل أيضا له ضروراته السياسية والقانونية" [٩].

فاذاً أهمية ثقافة التسامح تكمن في التاثير في المجتمع واعادة الثقة والتوزان الاجتماعي بالمجتمع وعدم التعصب للأفكار والثقافة الشخصية للفرد، ما يتطلب حوار وتخاطب مع الاخر والحق في الاجتهاد والابداع [١٠]، بمعنى أخر أي أنها تعمل على إزالة الحقد والكراهية الموجودة في ضمائر البشر والابتعاد عن مفهوم العنف والجريمة، و تنمية روح المواطنة بين الافراد من اجل خلق وعي سالم بعيد عن مظاهر التخلف الاجتماعي الذي يرتكز على ترسخ مبادئ الحقد والكراهية، فثقافة التسامح تضمن القدرة على تنمية الثقافة الدينية والاجتماعية وتقوية العلاقة الاجتماعية ونبذ التعصب والتشدد في القرار والإجراءات الاجتماعية وتعزز الشعور بالتعاطف والرحمة والحنان في قلوب وضمائر البشر [١١]. لذلك فان ثقافة التسامح توفر للفرد صيغة سلوكية ثقافية اجتماعية تعمل على تكوين العلاقات الاجتماعية الإيجابية وتحافظ على استقراره.

ومن خلال ذلك نبين بان هنالك مجالات لابد من توفرها لكي تعم ثقافة التسامح في المجتمع واهمها [١٢]:

١. التسامح الديني ويقصد به قبول واحترام وتقبل المعتقدات الدينية والمذهبية والتسامح تجاه معتنقيها والاعتراف بحرية المرء في تبني ايه ديانة أو مذهب وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح في الظروف التي تسيطر فيها حركة او سلطة دينية معينة على المجتمع وتضطهد أصحاب المعتقدات الدينية أو المذهبية الاخرى.

٢. التسامح الفكري والثقافي ويعد من المجالات الاساسية للتسامح والذي يشير الى أحترام الاخر المختلف ثقافياً والاقرار بامكانية التعايش في أطار التباين فلا داعي للصراع والاقتتال والتناحر، فالتسامح الفكري والثقافي يقتضي آدبا للحوار والتخاطب وينفي التعصب للأفكار الشخصية ويقوم على الاعتراف بتعددية المواقف الفلسفية والفكرية الانسانية [١٣].

٣. التسامح السياسي والاجتماعي ويقصد به قبول واحترام حقوق الاخرين السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال أعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بغض النظر عن معتقداتهم وديانتهم المختلفة ويتم التعبير عن التسامح السياسي في أطار الحقوق والواجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة، أي أن التعددية السياسية وتأصيل ثقافة سياسية قائمة على قبول الاختلاف في الراي وجعلة حقاً طبيعياً لكل المواطنين والايمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة (١٤).

وبذلك فان السياسات التعليمية تؤثر في نشر ثقافة التسامح من خلال دورها في اعادة الثقة والتوازن الاجتماعي بالمجتمع، كما يشكل احترام الاختلاف واحترام آرائهم والاستماع إليهم قيما سلوكية واجتماعية تعتمد على التفاعل الاجتماعي الايجابي مع الاخرين وتساهم بشكل فاعل لتحقيق التسامح المنشود.

المحور الثاني: إشكاليات نشر ثقافة التسامح

تعد السياسة التعليمية إحدى الاطر الرئيسية لنشر ثقافة التسامح في المجتمع لما لها من أبعاد متناهية التعقيد ومع ذلك واجهت تلك السياسة عدة أشكاليات ومنها:

أولا: ظاهرة التعصب: يعد التعصب ظاهرة اجتماعية شديدة الخطورة، وخاصة عندما تتخذ أشكالاً عدوانية عنيفة، وتتنوع أشكال هذه الظاهرة، وتختلف صورها داخل المجتمعات حسب طبيعة كل مجتمع ونظامه وقد يرتبط بعضها ببعض، فهناك من يتعصب لقبيلته أو لحزبه أو لفكرته، أو لجماعته أو لمذهبه، أو لعرقه (١٥)، كما يعرف كذلك بانه تشكيل رأي ما دون أخذ وقت كاف او عناية للحكم عليه بانصاف وقد يكون هذا الراي أيجابيا او سلبياً ويتم اعتناقه من دون أخذ الدلائل المتاحة في الحسبان فهي أذا حالة من حالات التصلب الفكري او الجمود العقائدي من خلال تجسيده أتجاهات الفرد او الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى ويكشف المتعصب عن خضوعه الكبير لسلطة الجماعة التي ينتمي اليها مع نبذه للجماعات الاخرى وميله الى أستعمال العنف مع الاخرين ويتحقق ذلك عندما تخفق السلطة في ايجاد التوافق والاندماج الاجتماعي بين فئات المجتمع (١٦).

وللتعصب أنواع عدة منها (١٧):

١. التعصب القبلي: تختلف العصبية القبلية باختلاف نظام كل قبيلة والتي تعتبر هي المكون الأساسي للمجتمعات العربية وتفرض نفوذها بقوة تقاليدها وعاداتها على كل أبنائها التي تربطهم وحدة الدم والنسب، أو الحلف والولاء.

٢. التعصب القومي: وهو الانتصار للقومية التي ينتسب إليها، وتاريخ البشرية على امتداد أجياله طافح بحروب قد وقعت في البلد الواحد بسبب التعصب للهوية القومية.

٣. التعصب الديني أو الطائفي: هو تعصب لفرد ما أو جماعة لدين معين أو لمذهب معين، وهي أحدى صور التعصب الفكري الذي يحمل بين طياته نزعة الإقصاء الفكري ونفي حرية المعتقد والدين، ويهدد استقرار وتماسك وأمن المجتمعات ويرسخ القطيعة بين مختلف شرائح المجتمع الواحد أو المجتمعات المختلفة.

٤. التعصب الفكري: وهو الانغلاق على التفكير بصفة أحادية وإلغاء الرأي الآخر ورفض الاعتراف به وتقبله واحترامه أو الحوار معه، وهو ما ينافي المبدأ الذي يقرّ بالتنوع وتعدد الآراء، ومصادرة حق الآخر في التفكير أو الرأي.

٥. التعصب الحزبي: وهو التعصب للفئة أو الحزب، أو الجماعة التي ينتسب إليها الفرد، والولاء والانتصار لها دون غيرها سواء بالحق أو الباطل.

ثانيا: الصراع على السلطة: تعد ظاهرة الصراع على السلطة باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد وبالغة التشابك احد معالم الواقع الانساني ويكون أطرافه على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية ويتبنى أحد الاطراف موقف لا يتوافق مع مصالح الطرف الاخر ويكون كل من اطرافه عالما بعدم التوافق والمصالح التي يتبناها الطرف الاخر كما يكون كل من طرفي الصراع مضظرا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الاخر " وهذا ما ينعكس سلباً تجاه التسامح في رسم السياسات التعليمية في الدولة [١٨] وتتميز الصراعات بصعوبة تحديدها نتيجة لكونها احيانا صراعات فردية ونفسية واحيانا اجتماعية واحيانا اخرى سياسية وايديولوجية (عرقية ودينية) [١٩].

وتتنوع التقسيمات المختلفة للتميز بين الصراعات بتعدد المعاير او المؤشرات، وفي هذا الصدد يمكن الاشارة فيما يلى مجموعة من معايير التمييز بين الانواع المختلفة للصراعات منها[٢٠]:-

١. الصراعات طبقا لمسبباته باستخدام مفهوم دائرة الصراع والتي تنشأ بسبب سوء فهم العلاقات بين الافراد او نتيجة لوجود صور نمطية معينة او لسوء الاتصالات او فقرها.

٢. صراعات تنتج عن مشكلات المعلومات وتحدث عندما تفتقد الاطراف المعنية المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة او عندما يتم تزويدهم بمعلومات غير صحيحة او الاختلاف في تفسيرها.

٣. صراعات تسببها المصالح وغالبا ما يحدث عندما يتبنى طرف موقفا يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم ففي سبيل اشباع حاجاتها يحدث ان يعتقد الطرف الاخر انه يجب التضحية وهكذا تحدث هذه الصراعات ذات الاسس المتداخلة حول قضاية موضوعية (النقود، الموارد الطبيعة، الوقت).

فيما يرى أخرون بان الصراع إذا خرج عن حدود السيطرة عليه او اذا كان اصحاب القرار لا يمتلكون الكفاءة المطلوبة او اذا لم يعالج بالطريقة المناسبة او في الوقت المناسب فان ظهور الاثار السلبية سيكون امرا محتملا ومتوقعا ويمكن ان تتجلى في ضياع الطاقات والجهود والاموال التي تبذل من اجل تحقيق الاهداف وقد يؤدي الى شيوع الفوضى مما يدفع اصحاب القرار الى استخدام الاسلوب السلطوي في الادارة وهذا ما يخلق جو من التوتر وقد يؤدي كذلك الى تولد صراعات اخرى متفرعة جديدة تؤثر بشكل كبير على سير العمل [٢١]. فالصراع يساهم في ازاحة الستار عن الحقائق والمعلومات ما يعرقل الجهود الرامية في نشر ثقافة التسامح.

المحور الثالث: معالجات السياسة التعليمية في نشر ثقافة التسامح

تواجه السياسة التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عدم الوضوح نتيجة الانفلات السياسي والفكري الأمر الذي أنتج عنه حالة من عدم الاستقرار وتباطى في رسم السياسات التعليمية الرصينة، ما يتطلب البحث عن معالجات حقيقية تساهم بشكل فعال في نشر ثقافة التسامح واهمها:

أولا: التشريعات القانونية: تقنين الاجراءات التي تراعي المصالحة ويمنح لها التخويل مهمة التنفيذ ومراجعة شاملة للقوانين التي تشرعن التمييز وتعرقل الوحدة الوطنية، فجنوب أفريقيا، وقبل المباشرة في إجراءات المرحلة الانتقالية، أصدرت (قانون دعم الوحدة الوطنية) في العام ١٩٩٥، وبموجبه أسست (لجنة الحقيقة والمصالحة) واستناداً للقانون المذكور تمت اجراءات المصالحة وعززت ثقافة التسامح في المجتمع، وعبرت جنوب أفريقيا المرحلة الانتقالية استناداً لأحكام ذلك التشريع، وكذلك الأمر في المغرب فإن الهيئة المكلفة بهذا الموضوع وضعت نظامها الأساس وتم التصديق عليه بقرار ملكي، واستناداً عليه باشرت الهيئة أعمالها وهذا ما هو معمول به في أغلب الدول التي مرت بظروف مماثلة. فضلا عن ذلك لابد من تفعيل الأحكام الواردة في العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان، والمصادق عليها من قبل جمهورية العراق بموجب قوانين صدرت لهذا الغرض وإلغاء القوانين التي تتعارض وأحكام تلك النصوص التي تشرعن لتمزيق النسيج المجتمعي والسعي لإنجاز التشريعات المؤسسة لبناء الدولة المطلوبة دستورياً، كقانون الأحزاب السياسية، وقانون حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والإعلام وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، ومجلس الاتحاد، ومجلس الدولة المتخصص بالقضاء الإداري، وإعادة النظر بقانون انتخابات مجلس النواب وسواها من القوانين الجدلية التي تعمق الخلافات البينية وتعيق رسم سياسة تعليمية رصينة تعزز نشر ثقافة التسامح في المجتمع[٢٢].

ثانيا: تقييم نظام التعليم: تعد مراجعة سياسة التعليم هي تقييم مستقل قائم على الادلة لمجالات السياسة الاستراتيجية ويتضمن توصيات سياسية بالإضافة الى خطط مشاريع محددة يتم تطويرها من خلال التركيز على الجودة والمساواة والطرق التي يمكن خلالها أصلاح السياسات السياقية واللوائح والهياكل والممارسات التعليمية المحددة لتحسين التعليم في البلاد، وبناء قدرات المعلمين وادارات المدارس وتطوير المناهج التي تركز على المتعلم والتسامح والتعليم المدني والسياسات الخاصة بالتقييم وتقدير الانجاز، وتهدف تلك الاجراءات الى تقديم المساعدة الفنية في اجراء تحليل دقيق لنقاط القوة والضعف في السياسات التعليمية [٢٣].

أي أن فلسفة التعليم تنبثق من الفلسفة الاجتماعية في الدولة والتي تقوم على أصول سياسية وأجتماعية ودينية وفلسفية ونفسية واليوم أصبح هناك العديد من العوامل التي تشكل التعليم في المجتمع ومن أهمها الدين والهوية الوطنية والقومية وطبيعة النظام السياسي ومبادى حقوق الانسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية، فضلا عن التوجهات السياسية للدولة ومن هذه الفلسفة يتم صياغة السياسة التعليمية وفق أسس ومعايير عامة تحددها وتجعلها أكثر إجرائية لكونها أشتقت من فلسفة المجتمع وعكست تطلعاته وأهدافه وقابلة للتطبيق والتقييم والقياس [٢٤]. ولابد في هذا السياق من وضع منطلقات أساسية تكون بمثابة مبادى وقضايا تهم حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتدخل ضمن مجموعة من القرارات والمناهج الدراسية ومن بين هذه المنطلقات [٢٥]:

١. حرية إبداء الراي واحترام الراي الاخر
٢. الدعوة الى السلام العالمي ونبذ الحروب
٣. التعريف بثقافات المذاهب والعرقيات والقوميات وعاداتهم
٤. ترسيخ مبادى التفكير الحر غير المنحط عن طريق النقد الموضوعي

ثالثا: تنمية روح المواطنة: لا يمل الإنسان من الحديث حول الانتماء للوطن باعتباره جزءًا من شخصيته، ولن تتحقق المشاركة الإيجابية إلا من خلال إكسابهم قيمة المواطنة والتي تبدأ من الأسرة التي تعد الأساس الأول في إيجاد المواطن الصالح، ويمكنها أن تلعب دورًا مهمًّا في تحقيق هذا الهدف؛ وذلك لما للآباء والأمهات من قدرة على التأثير على الأبناء، وتعلم المهارات اللازمة لشئون الحياة، والاستعداد لتحمل المسئولية، حيث يتأثر الأبناء بقيم الآباء، وباهتماماتهم، ويمكن للأسرة القيام ببعض الأنشطة التي يمكن من خلالها تعزيز قيمة المواطنة؛ مثل: تعويد الأبناء على ممارسة الانضباط وحب النظام واحترامه، وكذلك الحديث معهم عن المفاهيم الأساسية للمواطنة كالحقوق والواجبات والمشاركة مع جيرانهم وزملائهم مرورًا بتعزيز القيم الأخلاقية، والدينية التي تعزز التعايش السلمي وثقافة التسامح في المجتمع، ويدخل في هذه النقطة أيضًا تنشئة الأبناء على الاحترام، والتقدير للتنوع الثقافي، والاجتماعي، والديني، وتعليمهم كيفية التعامل مع الآخرين بطريقة إيجابية، ومحترمة، وكذلك تشجيعهم على الاهتمام بالبيئة، وحمايتها، وتعليمهم كيفية الاعتناء بالموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وغرس روح الاهتمام بالوقت واستثمارها في المجالات كافة [٢٦].

وتؤدي المواطنة دورا مهماً في بناء الفرد وفي تربية المواطن بحيث يؤمن بأهمية التعاون المتبادل بينه وبين الاخرين وينتقل من كونه مجرد توافق على نصوص قانونية ليصبح قيمة اجتماعية واخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وحضاري وإدراك سياسي دون تمييز أو تفرقة بين أبناء الوطن بسبب المعتقد والمذهب أو العرق فهي أساس الوحدة وإزالة أسباب الصراعات، ومن أهم المعوقات التي تعرقل المواطنة وثقافة التسامح في المجتمع تتمثل بـ [٢٧]:

١. المساواة وهي تمثل جوهر المواطنة والتي تنظم العلاقة بين المواطنين على أختلاف أصوله العرقية وعقائدهم الدينية وأنتماءاتهم الثقافية والسياسية.

٢. الولاء ويعد الاساس في الموازين الاجتماعية والوطنية للتمتع بالحقوق والامتيازات التي تفرضها المواطنية في الدولة وعدم التآمر عليه والعمل على نهضة ورفعة الالتزام بتطبيق قوانينه وانظمته اي المحبة والنصرة وهو نتاج التنشئة الاجتماعية للأفراد ويسمو على الصلات العشائرية والحزبية والطائفية.

٣. الانتماء وهي النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار أجتماعي وفكري معين بما يقتضيه من التزام بمعايير وقواعد هذا الاطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الاطر الاجتماعية والفكرية الاخرى.

٤. المشاركة من خلال إقرار مبدا الحقوق والواجبات عبر الانشطة السياسية والاجتماعية داخل الدولة ومشاركته في حكم دولته عبر النشاط السياسي وعبر المجالس المنتخبة لترسيخ الشرعية السياسية.

ومما لا شك فيه بان معالجة رسم السياسة التعليمية يتطلب دراسة حقيقية من خلال مراجعة شاملة للقوانين التي تشرعن التمييز وتعرقل الوحدة الوطنية واصلاح السياسات واللوائح والهياكل التعليمية المحددة فضلا عن تعزيز قيمة المواطنة في بناء الفرد وتربية المواطن في المجتمع.

الخاتمة والاستنتاجات

يعد رسم السياسات التعليمية ضرورة سياسية واجتماعية واخلاقية يفرضها الواقع وتقوم على احترام التنوع والاختلاف والتعدد القومي والديني والثقافي وعليه لابد من الوصول الى سياسات تساهم في نشر ثقافة التسامح من خلال:

١. الحاجة الى ترسيخ ثقافة التسامح في المناهج لوزارتي التربية والتعليم العالي من خلال غرس روح الولاء والانتماء والتسامح.

٢. ابعاد المؤسسات التعليمية عن التسيس وابعادها عن السجالات والصراعات السياسية التي تعيق مسيرتها وتحريفها من وجهتها ووظائفها.

٣. تنفيذ برامج أرشادية موقعية في المناطق التي يعتقد بتبنيهم أفكاراً تعصبية ومغالاة ضد الاخر المختلف.

٤. ضرورة معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الشخصية العراقية، والعمل على إزالة الفوارق بين الجنسين سواء في المستوى الثقافي او الطبقي من اجل بث أسس روح المحبة والتسامح في نفوس الافراد وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين الافراد.

٥. الحث على العفو وتقديم الاحترام للأخرين وعدم الانتقام وقلع جذور الحقد والعدوان والكراهية من نفوس الافراد.

٦. أن يتوجه الإعلام الرسمي نحو تبني ثقافة التسامح في المجتمع لخلق وعي محب والحث على التمسك بكيان المجتمع ووحدته وقيمه والقيام بمراجعه شاملة لمحتوى القنوات العراقية الغير رسمية بما يمكننا من مواجهة اثار العنف الاجتماعية على حقوق الافراد.

الهوامش:

(١) محمود أبراهيم سعد، منال سيد يوسف، دليل استرشادي لإعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، ٢٠٢٤، ص ٢١.

(٢) يحيى سعد، مفهوم السياسة التعليمية وخصائصها، موقع دراسة للدراسات والاستشارة والترجمة، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٧/١٦ متاح على الرابط: https://drasah.com/Description.aspx?id=6303.

(٣) سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رؤية تحليلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٠١٩ ص ٥.

(٤) يحيى سعد، مفهوم السياسة التعليمية وخصائصها، مصدر سبق ذكره.

(٥) ياسين العطواني، مفهوم السياسة التعليمية، صحيفة العالم، تاريخ النشر ٣٠تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومتاح على الرابط https://www.alaalem.com/-%D9%

(٦) محمود رضوان، التحديات التي تواجه التسامح الديني بين الشباب الجامعي ومواجهتها في اطار خدمة االمتعدد، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠١٥، ص ٩٩.

(٧) محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الاساسية في العلوم الانسانية والفلسفية، ط١، منشورات المتوسط، ٢٠١٧، ص ١٢٢.

(٨) عبدالقادر الشيخلي، ثقافة التسامح (ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ط١ ٢٠١٧، ص ١٠.

(٩) يحيى محمود النجار، عطاف محمود ابو غالي، دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح، مجلة جامعة الاقصى، مجلد ٢١، يناير ٢٠١٧، ص ٤٣٢.

(١٠) محمد جبريل موسى، التغيير في التفضيلات القيمية عند الافراد الاردنيين، ابحاث اليرموك، الاردن، ج٧، ٢٠١٥، ص٤.

(١١) ابراهيم كاظم، ثقافة التسامح، المرجع الالكتروني للمعلوماتية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٠ متاح على الرابط: https://almerja.com/aklam/indexv.php?id=27945

(١٢) سعد حميد السعدي، دور المؤسسة التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي، المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٢٢، ص ١٦٨-١٧٠.

(١٣) رضية بنت سليمان، التسامح الفكري، صحيفة الرؤية الالكترونية، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عل الرابط: https://alroya.om/p/328122

(١٤) مؤيد سامي، التسامح السياسي:ركيزة أساسية للديمقراطية والتعددية، صحيفة العالم الجديد، ٢٣-٦-٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://al-aalem.com/opinion

(١٥) احمد عبدالرزاق، التعصب أسبابه، صوره، معالجاته، كلية العلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٤-٤-٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://islamicramadicollege.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=81 6

(١٦) ظاهر محسن هاني، ثقافة التسامح والتعايش السلمي في المجتمع العراقي: المقومات والمعوقات، جامعة التنمية البشرية، السليمانية العراق، منشور ضمن وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية، الجزء الثاني، ٢٠٢٣، ص ٤٢٤-٤٢٥.

(١٧) احمد عبدالرزاق خلف، التعصب أسبابه وصورة ومعالجاته، مقال منشور على موقع كلية العلوم الاسلامية، جامعة الانبار، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٢٤، متاح على الرابط التالي: https://www.uoanbar.edu.iq/IslamicRamadiCollege/News

(١٨) وسام ناظم كريم الخيكاني، الصراع الدولي والاقليمي على الموارد الطبيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في قسم العلاقات الدولية في جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١) ص١٠.

(١٩) الزبير بن عون، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة (رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢) ص١٤٣.

(٢٠) منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع، (مصر، جامعة اسيوط، المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٩٧) ص٢٢.

(٢١) طالب علي مطلب الساعدي، اساليب معالجة الصراع لدى اساتذة الجامعة، مجلة الجامعة العراقية، (جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الصرفة –ابن الهيثم، مجلد١، عدد٤٦، ٢٠١٤) ص ٢٥٥

(٢٢) هادي عزيز هادي، التسامح، المصالحة، القانون، المنتدى الاجتماعي العالمي، أبريل، ٢٠١٥، متاح على الرابط: https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=2129

(٢٣) مراجعة سياسات التعليم / السياسات والاستراتيجيات التعليمية، مقال منشور على موقع اليونسكو، تاريخ النشر ١/أذار ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.unesco.org/en/education-policies/reviews

(٢٤) سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم ٢٠٣٠، رؤية تحليلية، البحرين، المنامة، ٢٠١٩، ص ٤٥.

(٢٥) حسن علي عبداللطيف، حقوق الانسان وحرياته الاساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، مجلة التربية الجديدة، عدد ٥٨، ١٩٩٥، ص ٩٧.

(٢٦) تنمية قيمة المواطنة في نفوس الابناء والشباب، وحدة الازهر لمكافحة التطرف، ٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.azhar.eg/observer/claims-details/ArtMID/3405/ArticleID/73500

(٢٧) عمر علاء الدين رشيد، فعالية برنامج تربوي في تنمية الشعور بالمواطنة، (الاردن، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٥٢، شباط ٢٠٢٣،) ص ٢٣٦.

قائمة المصادر

١) احمد عبدالرزاق خلف، التعصب أسبابه وصورة ومعالجاته، مقال منشور على موقع كلية العلوم الاسلامية، جامعة الانبار، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٢٤، متاح على الرابط التالي: https://www.uoanbar.edu.iq/IslamicRamadiCollege/News

٢) يحيى سعد، مفهوم السياسة التعليمية وخصائصها، موقع دراسة للدراسات والاستشارة والترجمة، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٧/١٦ متاح على الرابط: https://drasah.com/Description.aspx?id=6303.

٣) سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رؤية تحليلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٠١٩.

٤) ياسين العطواني، مفهوم السياسة التعليمية، صحيفة العالم، تاريخ النشر ٣٠تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومتاح على الرابط https://www.alaalem.com/-%D9%

٥) محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الاساسية في العلوم الانسانية والفلسفية، ط١، منشورات المتوسط، ٢٠١٧.

٦) عبدالقادر الشيخلي، ثقافة التسامح (ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ط١ ٢٠١٧.

٧) يحيى محمود النجار، عطاف محمود ابو غالي، دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح، مجلة جامعة الاقصى، مجلد ٢١، يناير ٢٠١٧.

٨) ابراهيم كاظم، ثقافة التسامح، المرجع الالكتروني للمعلوماتية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٠ متاح على الرابط: https://almerja.com/aklam/indexv.php?id=27945

٩) سعد حميد السعدي، دور المؤسسة التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي، المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٢٢.

١٠) ظاهر محسن هاني، ثقافة التسامح والتعايش السلمي في المجتمع العراقي: المقومات والمعوقات، جامعة التنمية البشرية، السليمانية العراق، منشور ضمن وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية، الجزء الثاني، ٢٠٢٣.

١١) احمد عبدالرزاق خلف، التعصب أسبابه وصورة ومعالجاته، مقال منشور على موقع كلية العلوم الاسلامية، جامعة الانبار، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٢٤، متاح على الرابط التالي: https://www.uoanbar.edu.iq/IslamicRamadiCollege/News

١٢) وسام ناظم كريم الخيكاني، الصراع الدولي والاقليمي على الموارد الطبيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (اطروحة دكتوراه غير منشورة في قسم العلاقات الدولية/ جامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية /٢٠٢٠).

١٣) الزبير بن عون، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة (رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢).

١٤) منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع، (مصر، جامعة اسيوط، المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٩٧).

١٥) محمود أبراهيم سعد، منال سيد يوسف، دليل أسترشادي لإعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، ٢٠٠٤.

١٦) رضية بنت سليمان، التسامح الفكري، ٢٦، أغسطس ٢٠٢٣، صحيفة الروية الالكترونية، متاح على الرابط: https://alroya.om/p/328122

١٧) طالب علي مطلب الساعدي، اساليب معالجة الصراع لدى اساتذة الجامعة، مجلة الجامعة العراقية، (جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الصرفة –ابن الهيثم، مجلد١، عدد٤٦، ٢٠١٤)

١٨) هادي عزيز هادي، التسامح، المصالحة، القانون، المنتدى الاجتماعي العالمي، أبريل، ٢٠١٥، متاح على الرابط: https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=2129

١٩) مراجعة سياسات التعليم / السياسات والاستراتيجيات التعليمية، مقال منشور على موقع اليونسكو، تاريخ النشر ١/أذار ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.unesco.org/en/education-policies/reviews

٢٠) سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم ٢٠٣٠، رؤية تحليلية، البحرين، المنامة، ٢٠١٩.

٢١) حسن علي عبداللطيف، حقوق الانسان وحرياته الاساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، مجلة التربية الجديدة، عدد ٥٨، ١٩٩٥.

٢٢) تنمية قيمة المواطنة في نفوس الابناء والشباب، وحدة الازهر لمكافحة التطرف، ٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.azhar.eg/observer/claimsdetails/ArtMID/3405/ArticleID

٢٣) عمر علاء الدين رشيد، فعالية برنامج تربوي في تنمية الشعور بالمواطنة، (الاردن، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٥٢، شباط ٢٠٢٣.

٢٤) محمود رضوان، التحديات التي تواجه التسامح الديني بين الشباب الجامعي ومواجهتها في إطار خدمة المتعدد، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠١٥.

٢٥) محمد جبريل موسى، التغيير في التفضيلات القيمية عند الافراد الاردنيين، ابحاث اليرموك، الاردن، ج٧، ٢٠١٥.

٢٦) مؤيد سامي، التسامح السياسي: ركيزة أساسية للديمقراطية والتعددية، صحيفة العالم الجديد، ٢٣-٦-٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://al-aalem.com/opinion